



التاريخ: / / ١٩٩١ م  
الموافق: / / ١٤٠٥ هـ

تفويض شراء رقم [ ]

أنا ..... من .....  
أفوض الوكيل: ..... بشراء: ..... سهما من اسهم شركة ..... على ان يتم التنفيذ في \*جلسة يوم ..... \*الفترة ما بين ..... الى ..... \*وذلك بسعر يتراوح من: ..... دينار الى ..... دينار \*بسعر لا يزيد عن ..... دينار \*افضل الاسعار المتاحة حين التنفيذ .....  
\*انني اتعهد بان ادفع العمولة المقررة وفقا لقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية واللوائح الصادرة بمقتضاه.  
\*انني افوض الوكيل بالتعاقد مع نفسه سواء لحسابه او لحساب أي شخص كان بجميع او جزء من عدد الاسهم المفوض بشرائها دون ان يكون لي حق الرجوع على الوكيل باي ضرر كان. وانني التزم بالتنفيذ وفقا للقانون وللوائح فيما يلي:  
١/ سداد قيمة الاسهم المشتراه والعمولة واي مصاريف اخرى فور تنفيذ عملية شراء الاسهم وفي حالة عدم السداد خلال ثلاثة ايام من تاريخ الشراء يحق للوكيل حجز هذه الاسهم ، وان لم يتم السداد خلال شهر من تاريخ الحجز يحق للوكيل بيع هذه الاسهم وفق الاصول المتبعة والرجوع بالباقي على اذا لم تكفي القيمة البيعية الصافية للاسهم دون رجوعي على الوكيل باي ضرر كان.  
٢/ ان اقدم بصفتي رئيس مجلس ادارة او/عضو مجلس ادارة في الشركة وبشكل مستمر وفي حالة شراء بيانا للسوق عن عدد الاسهم التي امتلكها والتغيير في عددها نتيجة الشراء.  
٣/ ان عملية الشراء التي اقوم بها بموجب هذا التفويض لم تكن بناء على معلومات غير معلنة او مفصح عنها  
٤/ ان مجموعة ما امتلكه بصفتي الشخصية او ما امتلكه وابنائي القصر او ما امتلكه وعدة اشخاص مشاركين في اسهم هذه الشركة نتيجة لهذا الشراء كنسبة مئوية من اسهمها يصبح:  
أ. اكثر من ١٥% ولم يتم اعلام ادارة السوق ب. اكثر من ١٥% وتم اعلام ادارة السوق خطيا.  
ج. اكثر من ١٥% وتم اعلان ادارة السوق خطيا رغبتني او رغبتنا في السيطرة على الشركة ومرفق موافقة ادارة السوق.  
اقر ان المعلومات التي قدمتها هي معلومات صحيحة وسليمة وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة (٧٣) بند (١) وبند (٢) من قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية.  
تحسب العمولة على اساس:  
% من: ..... الى: .....  
% من: ..... الى: .....  
رقم ومكان وتاريخ اصدار البطاقة او جواز السفر: .....  
عنوان العمل: ..... ص.ب: ..... ت: .....  
عنوان المنزل: ..... ص.ب: ..... ت: .....

التوقيع: .....